حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٥) ٢٠١٤/٠٦/٢٢ م | www.al-badeel.org | Issue (145) 22/06/2014

لماذا ينتصر «داعش»؟

حسام ميرو

اختطف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الأضواء في الأسبوعين الماضيين بسيطرته السريعة على مدينة الموصل ثاني المدن العراقية من حيث عدد السكان، فقد انسحب الجيش العراقي تاركاً المدينة لسيطرة "التنظيم"، ووضع هذا التحرك القوي والسريع لتنظيم "داعش" المنطقة تحت حالة من الاستنفار الإعلامي والسياسي، وحركت المواقف الدولية تجاه المنطقة، من البيت الأبيض، إلى أوروبا، والأمم المتحدة الذي تخوّف أمينها العام من انفتاح المنطقة على حرب طائفية عابرة للحدود.

لكن السؤال الأبرز، بقي كيف يحقق "داعش" انتصاراته الكبيرة، ويسقط المدن تحت سيطرته، ويتمكن من هزيمة جيش نظامي جهزته وأعدته الولايات المتحدة الأمريكية وتمتلك إيران فيه نفوذاً واسعاً؟

تذهب الكثير من التحليلات، كما جرت العادة، إلى أن "التنظيم" هو صناعة استخباراتية، إقليمية ودولية، لكن تلك التحليلات التي تحيل نشأة وقوة "التنظيم" إلى البعد الاستخباراتي، تتغافل عن تحليل الواقع في أبعاده المتعددة، وإذا كان البعد الاستخباراتي هو جزء من إدارة السياسات، وجزء من الصراع الإقليمي الراهن، لكنه ليس كافياً لتحليل الأسباب التي تجعل من "داعش" قوة كبيرة، وكاسحة، ومخيفة.

لا أحد تقريباً يتحدث عن المشروع السياسي لتنظيم "داعش"، ومدى جدية هذا المشروع، وإمكانات تحققه في الواقع الموضوعي، إذ أن تمدد تنظيم "داعش" في العراق وسوريا هو أحد تجليات سقوط المشاريع السياسية لهذين البلدين، وعدم قدرتها على معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ عقود، والتي أفضت إلى ضعف الحياة السياسية، وأفقدت المجتمع قدرته على تنظيم تعدده وخلافاته وتنوعه سياسياً.

في سوريا، كما في العراق، لم يتمكن نظاميهما البعثيان "العلمانيان" من بناء دولة المواطنة، وعلى الرغم من رفع شعارات "الوحدة الوطنية"، وتبني أدبياتهما إدانة واضحة لكل العصبيات التي تنتمي إلى ما قبل الدولة الوطنية، مثل العشائرية، والطائفية، والمناطقية، إلا أنهما استفادا بشكل فعلي من تسخير الطائفية والعشائرية والمناطقية في إدارة المصالح وشبكات النفوذ وضمان الولاء.

والعراق، بعد سقوط نظام صدام حسين، ذهب نحو "الديمقراطية التوافقية"، والتي كرّست الانقسامات المجتمعية والطائفية، وهمشت مكونات بعينها، ما جعل النقمة في حالة تراكم، خاصة مع حالة الفساد الكبيرة التي شهدها العراق، وتحوله إلى دولة فاشلة بالمقاييس الدولية، وبقاء الميليشيات كجزء من منظومة إدارة الأمن والمصالح.

في بيئة سقطت فيها المشاريع الوطنية الجامعة، وفقد الناس فيها الثقة بالشعارات المجردة من أية قيمة واقعية، وأصبحت الوطن هو وطن أقليات مافيوية، مقابل أكثرية مهمشة، كان من الطبيعي أن تكون العودة إلى ما هو قريب، وفي متناول اليد، مثل الدين، والمذهب، والعشيرة، والمنطقة، في ظل ضعف المعارضات السياسية الديمقراطية، وهشاشة سياساتها، وعدم قدرة نخبها على بناء مشروع وطني جديد.

في سورية، لم تتمكن المعارضات، خاصة تلك التي اختطفت الشرعية، أن تكون على مستوى الحدث الكبير في حراك الشارع، ورغبة الشباب في التغيير، بل، سقطت في أمراض النظام نفسه، وفي التبعية للقوى الإقليمية، ما أفقدها القدرة على التأثير، وتحولت إلى مجرد عنوان سياسي تمّ تركيبه من الأعلى، وليس انطلاقاً من الفئات التي خرجت مطالبة بالتغيير، ومن الفاعلين المهمين في هذا الحراك.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأت المنطقة بالتغيّر، ولم يلتقط النظام السوري الإشارات المهمة، واستمر في إدارة البلاد وكأن شيئاً لم يكن، معتقداً أنه قادر على التكيّف مع المعطيات الجديدة، لكن هذه النظرة القاصرة، وغير الوطنية، راكمت كل عوامل الانفجار، خاصة أنه تغافل عن أهمية الانفتاح السياسي، ودوره في تخفيف الاحتقانات الداخلية.

في العراق، كما في سورية، لم يكن ممكناً أن يكون للتنظيمات الراديكالية موطئ قدم لولا حالة الفراغ التي نشأت في البلدين، وانسداد آفاق الحلول السياسية السلمية، وتبني النظامين السوري والعراقي حلولاً صفرية، إما "النظام" أو لا أحد، بل اختُزل النظام في سوريا بالشخص، فإما الأسد أو لا أحد.

"داعش" ، ومهما تكن ارتباطاته الاستخباراتية، فهو صنيعة الواقع في سوريا والعراق، كما هي تنظيمات متطرفة في بلدان عربية أخرى، مثل اليمن، وليبيا، ويكتسب قوته من ضعف بناء البديل الوطني الديمقراطي، وهو إذ ينتصر فإنه ينتصر لخلو الساحة أمامه، وقدرته على استغلال كل نقاط الضعف في الواقع، ولدى الآخرين، وإذ تعبر قوته عن مغزى ما فذلك المغزى هو عجزنا عن بناء الدولة الوطنية الحديثة، وإفلاس النخب السياسية في السلطة والمعارضة.

سوريا : الصراع على الشرعية والتحول إلى دولة فاشلة

■ خاص «البديل» :

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الاحتجاجات الأولى في سوريا ضد نظام بشار الأسد، تحولت البلاد إلى ساحة صراع عسكري، ونزاع على الشرعية التي يدعيها الجميع لنفسه، لكن مع تزايد كل المؤشرات إلى تحول سوريا إلى دولة فاشلة.

خارطة الصراع في سوريا باتت اليوم معقدة، إذ أنه إلى جانب النظام تقاتل العديد من الفصائل الخارجية، من لبنان والعراق، كما أن ما يسمى "الجيش الوطني" أصبح قوة بحد ذاته، لها ديناميات عمل خاصة بها، وقد أسسها النظام لمساندته، خاصة بعد تأكده من فشل السيطرة على المناطق داخل المدن عبر القوات النظامية، ما يخفف العبء عن كاهل الجيش النظامي.

في المقابل، لم يعد الجيش الحر الذي تأسس في 29 يوليو/ تموز عام 2011 هو القوة الأهم في قتال قوات الأسد، بل ربما أصبح هو الأضعف بين القوى الأخرى التي تقاتل على الساحة السورية من أجل إسقاط النظام، أو لغايات أخرى، إذ تشكلت في سورية مئات الفصائل المستقلة، والتي تنتقل بولائها من مكان إلى آخر بحسب ما تمليه عليها الظروف، وخاصة التمويل، وبات معروفاً أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" هو القوة الأكثر تنظيماً وقدرة وعتاداً في الشمال والشمال الشرقي من البلاد، أما في الجنوب (درعا) فتوجد العديد من الكتائب، والتي كانت قد توحدت في "الجبهة الجنوبية" في شهر مارس/ آذار من العام الجاري، وضمت بحسب بيانها 55 فصيلاً مقاتلاً.

الجبهة الإسلامية، وجبهة ثوار سوريا، وجبهة النصرة، وجيش المجاهدين، كلها قوى متواجدة على الساحة السورية، وكل واحدة منها تمتلك نفوذاً أكبر من الآخرين في منطقة معينة، لكنها تعمل مع الأخرين في قطاعات جغرافية أخرى ، كما الحال في إدلب، وحلب، ودير الزور. أما في القامشلي والمناطق الكردية في الشمال فيعتبر حزب ال pyd هو الأكثر قوة بين الفصائل الكردية.

وعلى الرغم من الوضع الميداني المعقد، وحالة الصراع المستمرة، فقد أجرى بشار الأسد الانتخابات الرئاسية في 3 يونيو/ حزيران الماضي، ليبقى في السلطة لولاية ثالثة، مدتها سبع سنوات، لكن سلطة الأسد وقواته باتت مستندة بشكل كبير ورئيسي على الدعم الإيراني، وفي هذا الإطار صدرت تصريحات عدة من طهران تقول إن إيران هي من تجعل الأسد يستمر في السلطة.

وقال بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي إن سورية "تتحول اليوم بشكل متزايد إلى دولة فاشلة"، مشدداً على أن الحكومة التي تسعى الى استعادة الشرعية "لا تذبح شعبها"، وحض مجلس الأمن على "فرض حظر السلاح".

وأعاد بان كي مون في خطابه أمام جمعية "مجتمع آسيا" في نيويورك ، توجيه بوصلة اهتمام المنظمة الدولية نحو الأزمة السورية وأبعادها الإقليمية المتمثلة خصوصاً بخطورة اندلاع "نزاع طائفي يتجاوز الحدود الوطنية"، وطرح مبادئ من ست نقاط للعودة إلى مسار الحل السياسي تتضمن فرض حظر أسلحة على كل الأطراف في سورية، وحماية دولية للمدنيين، وإجراء محاسبة على الجرائم المرتكبة، وإنهاء نزع الأسلحة الكيماوية، ومعالجة البعد الإقليمي، ومواجهة خطر التطرف.

هذا، وتتحول سوريا إلى دولة فاشلة بحسب المعايير الأربعة الرئيسية لتصنيف الدولة الفاشلة، إذ يشير مصطلح الدولة الفاشلة إلى فقدان السلطة المركزية لسيادتها على كامل أراضيها وعدم قدرتها على أن تكون الجهة الوحيدة التي تستخدم العنف المشروع في البلاد، وعدم قدرتها على تنفيذ قراراتها، وفشلها في تقديم الحد الأدنى من الخدمات العامة، والعجز عن التفاعل مع الأسرة الدولية، وتتوافر هذه المعايير بقوة اليوم في سوريا، فالسلطة المركزية في دمشق لم تعد قادرة على بسط سيطرتها على كامل سوريا، وخرج من تحت سيطرتها حوالي 60% من الأراضي، وفقدت السيطرة على معظم المعابر مع الدول المجاورة، والتي يسيطر عليها مقاتلون من فصائل المعارضة المسلحة، كما أنها لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات العمومية في القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها القطاع الصحي، خاصة أن ثلثي المشافي العامة قد باتت خارج العمل، بالإضافة إلى خدمات أخرى كثيرة، مثل قطاع النقل بعد الأضرار الكبيرة التي أصابت البنى التحتية المشغلة لهذا القطاع.

وفي السياق نفسه، فإن الأوضاع الاقتصادية لسوريا وضعت الملايين عند خط الفقر في ظل اقتصاد الحرب، حيث يسيطر أمراء الحرب وزعماء الميليشيات على إدارة الاقتصاد في مختلف المدن السورية، وقد بات العجز عن تأمين المورد الغذائي والخدمات الصحية مهدداً لموت الآلاف من السوريين، حيث توفي ما يقارب 200 ألف مواطن سوري بسبب نقص الغذاء، وعدم القدرة على العلاج، وهو رقم يقارب عدد الذين ماتوا بسبب الصراع المباشر.

وكان معولاً في محادثات جنيف 2 أن تبدأ المفاوضات بين "النظام" و"الائتلاف الوطني" بوضع خارطة للانتقال السياسي تكون قاطرة لوقف نزيف الدم، وإعادة بناء الشرعية، لكن المفاوضات الذي انتهت إلى فشل ذريع أبقت البلاد تحت وطأة التدحرج السريع نحو استنزاف ما تبقى من مقومات البلد، وزيادة المعاناة الإنسانية لملايين من السوريين الذين لم يتمكنوا من الخروج إلى دول الجوار، وفتحت البلاد نحو مخاطر عديدة في ظل انسداد الأفق السياسي القائم.

جيش إيران «اللحدي»

فيكتوريوس بيان شمس

تأسّس ما يُعرف "بجيش لبنان الجنوبي" بعد الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان في العام 1978، أو "عملية الليطاني" بحسب التسمية "الإسرائيلية"، والتي كانت تهدف لإبعاد خطر صواريخ "منظمة التحرير الفلسطينية" ما لم يستطيعوا القضاء عليها بشكل مبرم ونهائي.

قاد هذا الجيش الميليشيوي الرائد سعد حداد الذي قضى بعد إصابته بمرض السرطان في العام 1984، ليخلفه مباشرة انطوان لحد. بالتزامن، وفي نفس هذا العام، أي 1984، وصل لقيادة الجيش اللبناني العماد ميشال عون الذي بقي يدفع لميليشيات لحد العميلة مرتّباتها، وهي في ذروة مواجهاتها مع "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية". لم تتوقّف هذه المرتّبات إلا بعد احتدام الصراع بين عون والنظام السوري في العام 1990 حين لجأ إلى السفارة الفرنسية بعد اجتياح الجيش السوري لقصر بعبدا الرئاسي، ليغادر لبنان بعدها بأشهر، وتبدأ مرحلة سياسية جديدة، توالت فصول التقلّب فيها، من مطالبة عون بخروج الجيشين السوري والإسرائيلي، إلى التحالف في مرحلة متقدّمة طمعاً في الموقع العتيد، أي رئاسة الجمهورية، مع النظام السوري، غالباً أو مغلوباً، لا فرق.

اصطلح على جيش لحد تسمية "الحزام الأمني" للعدو، وهي تسمية دقيقة، إذ كانت مهمة هذا الجيش تلقّي الصدمات والضربات بالنيابة عن العدو، وهو الذي نكّل بأهل الجنوب أيما تنكيل.

انهار هذا الجيش بلحظات، ما ان أعلنت "اسرائيل" في أواخر أيار 2000 نيّتها الانسحاب من جنوب لبنان، حتى فرّ عناصره إلى جهات الأرض الأربع.

في مشهد مُقابل، تواترت منذ العام 2013 أنباء عن حركة شراء واسعة لأراضي وبيوت السوريين المهجّرين، تبيّن لاحقاً بحسب أكثر من موقع سوري كـ "كلنا شركاء"، و "سوريا الآن" وغيرها، أن عمليات الشراء تتم لحساب جهات ايرانية وعراقية، تعمل على تغيير ديموغرافية بعض المناطق التي هُجِّر أهلها عنها قسراً، مثل مدينة حمص، ومنطقة السيدة زينب بالقرب من دمشق ، وإحلال سكان آخرين مكانهم. وهذه مسألة إذا ما ثبتت صحّتها، فإنها ليست الأولى في التاريخ المعاصر. حدث هذا منذ العام 1856 خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد، الذي أجاز بعد جهود قام بها اليهودي موشيه مونتيفوري، ببيع بعض الأراضي في منطقة غرب القدس، ليتمدّد اليهود فيما بعد، وبمساعدة بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى بباقي أرجاء البلاد.

غني عن البيان، أن كل هذا يجري في ظل حرب ضروس غير مسبوقة على الشعب السوري من قبل نظام كان يتمسّك بمعزوفة "المقاومة، والممانعة"، والتي يبدو أنّه عزف عنها في مرحلة متقدّمة من الصراع لصالح واحدة أخرى، أكثر جاذبية بالنسبة للغرب، أي "الإرهاب".

إلا أن الجيش الذي دمّر البلاد، مُفسحاً المجال لقوى خارجية، مثل إيران، والعراق، وبعض القوى ذات اللون الطائفي الواحد "حزب الله" اللبناني أن تعيث في البلاد خراباً، كان قد بدأ يضعف منذ اللحظة الأولى لإطلاقه النار على المدنيين بسبب حركة الانشقاقات الواسعة في صفوفه، والتي بدأت في وقت مُبكّر من الثورة، حيث سُجّلت أول حادثة انشقاق في نيسان 2011، لتكر السُبحة بعدها. أسباب أخرى لضعف هذا الجيش، منها عدم التحاق ما يُسمّى "بالمكلّفين"، أي الذين أصبحوا في سن التجنيد الإجباري. أدّى كل هذا لإضعاف الجيش، ليبدو في مرحلة متقدّمة أشبه بالميليشيا التي لن تستطيع الحسم، إلا بمساعدة عون خارجي، وهو ما حصل بالتدخّل الإيراني ذي المشروع الأخطبوطي في المنطقة. إلا أن تناقضات ظهرت في الآونة الأخيرة عبّرت عن نفسها بإحساس النظام السوري بتغييب دوره إعلامياً في المعارك الدائرة، ليمنع في بادرة مُلفتة وسائل الإعلام المحسوبة ضمن نفس مشروعه والفريق السياسي الذي ينتمي إليه مثل قناة "المنار"، و "الميادين" من تغطية الأحداث ما لم تحصل على تصاريح وزارة الإعلام، وما يُسمّى "الأمن السياسي"، بعد فضيحة تغطيتهما لدور "حزب الله" في حسم بعض المعارك، وتغييب دور جيش النظام، وهي خطوة لم تستطع وضع حد للاهتراء الحاصل، فخلال شهر أيار الماضي وحده، صدرت مجموعة من التصريحات لبعض القادة الإيرانيين التي نسفت كل جهود النظام بإبراز دوره. منها مثلاً تصريح يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري لعلي خامنئي الذي قال بأن حدود بلاده الحقيقية "تنتهي عند شواطئ البحر المتوسط عبر جنوب لبنان". تلاه الجنرال حسين همداني القائد السابق لـ "فيلق محمد رسول الله" في الحرس الثوري الإيراني الذي أعلن أن: "بشار الأسد يقاتل بالنيابة عنّا، وأن ايران تقاتل اليوم في سوريا دفاعاً عن مصالح ثورتها.. وأهمية هذه الحرب لا تقل عن أهمية الحرب العراقية – الإيرانية". إلا أن التصريح الأكثر تعبيراً عن تحوّل جيش النظام السوري إلى "حزام أمني" بعد تشرذمه ليصبح أقرب إلى الميليشيا منه إلى جيش دولة نظامي، هو تصريح قائد سلاح الجو في "الحرس الثوري الإيراني" علي حاجي زادة عندما قال: "بقاء بشار الأسد في السلطة وعدم سقوط نظامه يعود في جزء كبير منه إلى رغبة ايران باستمراره".

لا يضير ايران أن تظهر كقوة احتلال، فتاريخها لا يشاهد على ما يتناقض مع هذه الحقيقة، لكن المأساة تكمن في تحوّل الدور الوظيفي للجيش الذي دفع الشعب السوري في عملية بنائه التاريخية الكثير من تعبه، وعرقه، ودماء أبنائه، ليتحوّل فجأة إلى حزام أمني على غرار "جيش لبنان الجنوبي" لعدو لم يكن معلناً، لكنه لا يختلف من حيث المشروع عن العدو الإسرائيلي.

تنظيم القاعدة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع

موسى القلاب*

رغم الاشكاليات المتعلقة بعدم وجود تعريف محدد للإرهاب على الساحة العالمية، وعدم توصيف قياسي لهيكلية وأدوار تنظيم القاعدة، خصوصاً على المسرح الإقليمي الممتد من أفغانستان وباكستان شرقاً حتى شمال أفريقيا غرباً، فإن ملامح تصنيف أجيال القاعدة باتت أكثر وضوحاً مع تطورات الأحداث وتبدلات الأحوال المتسارعة يوماً بعد يوم.

لعل الجغرافيا السياسية والبشرية في منطقة الشرق الأوسط هي العامل الأساس المهم في طبيعة شكل ومهام كل جيل من أجيال القاعدة لا سيما في السنوات الأخيرة، خصوصاً في العراق وسوريا واليمن ومصر، إضافةً الى الصومال وبلدان شمال وشمال غرب وغرب أفريقيا، مثل ليبيا وتونس والجزائر ومالي ونيجيريا.

وعليه لم يكن من الصعوبة بمكان تسمية الأجيال المتعاقبة لتنظيم القاعدة من الجيل الاول الى الجيل الرابع، مع ثمة اختلافات وتباينات طفيفة برزت في بعض التحليلات الإقليمية والدولية حول عدد الأجيال والفروقات فيما بينها، إلا أن معظم المراجع المختصة تعرضت لهذا الموضوع وعلى النحو الآتي:

الجيل الأول:

يُعرَّف هذا الجيل بأنه جيل المؤسسين، أو جيل المحاربين القدامى الذي يتألف من قادة تاريخيين للتنظيم في بداياته، مثل: أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، والملا عمر، وغيرهم. يمكن تسمية هذا الجيل بأنه "الجيل التقليدي" أو النسخة الأولية غير المطوَّرة للتنظيم، حيث بدأ مع بداية ظهور التنظيم في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى بدايات القرن الحالي.

الجيل الثاني:

وهو جيل ما بعد حكم طالبان والقاعدة في افغانستان، أي ما بعد أحداث سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب، ويتألف من قيادات شابة ظهرت بدلاً من تلك التي قتلت أو اعتقلت أو اختفت من مسرح الأحداث، على يد القوات الأمريكية وحلفائها في أفغانستان. من بين أولئك العناصر الشابة من الجيل الثاني، "أبو مصعب الزرقاوي" الأردني الجنسية، وآخران إندونيسيان الأول يعرف بـ "ذو القرنين" واسمه "عارف سونارسو"، والثاني يدعى "ذو المتين" وكنيته العبقري، إضافةً الى شخص مغربي يدعى "عامر عزيزي"، وآخر تركي يدعى "حبيب أكداش"، وغيرهم .

الجيل الثالث:

وهذا هو الجيل المُختلف عليه حيث لا يصنفه بعض المحللين بهذا الاسم، كونه لم يمارس العمليات القتالية التقليدية الخشنة، وتوجه الى العمليات الإلكترونية الناعمة، أي ما يسمى بـ"الجهاد الإلكتروني"، بسبب صعوبة التواصل الميداني بعد الملاحقة الأمنية والتشديد الأمني على قيادات القاعدة، مما ضاعف من القيود المفروضة على حركتهم وتنقلهم من مكان لآخر. يمكن أن نسمي هذا الجيل بـ"الجهاديين الافتراضيين"، الذين ظهروا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، حيث كان يعمل الراغبون بخدمة القاعدة من خلال الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" بعد عمليات تدريب متقنة على كيفية استخدامها. نجح هذا الجيل بمضاعفة المواقع الإلكترونية التابعة للقاعدة بشكل يفوق التصورات، حيث ارتفع عدد المواقع الإلكترونية للتنظيم، والتي كانت 13 موقعًا فقط في 2001، وأصبحت نحو 5000 موقع بعد 2003.

كانت مهام هذا الجيل تتلخص بتوفير الدعم المادي والمعنوي، والتلاقي والتواصل مع القادة الميدانيين، يُضاف لذلك نشر الفكر الجهادي، واستقطاب عناصر جديدة من شتى أقطار العالم، من رواد الشبكة العنكبوتية، وجلُهم من الشباب.

الجيل الرابع:

جاءت بدايات هذا الجيل مع ظهور أبو عمر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وبعد مقتله تسلم شقيقه أبو بكر البغدادي الراية السوداء الموشح عليها عبارة :(لا إله الا الله. محمد رسول الله) الذي أعلن ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ناشراً قواته في حوض الفرات العراقي والسوري، وأخذ يقاتل على الساحتين السورية في الرقة ودير الزور، والعراقية في منطقة الأنبار والموصل. ثم اختلف مع رفيقه السابق أبو محمد الجولاني الذي انشق ولم يعترف بدولة البغدادي مستقلاً بجبهة النصرة في بلاد الشام، وأخذ يقاتل قوات النظام السوري على الساحة السورية. حاول زعيم تنظيم القاعدة المركزي أيمن الظواهري إصلاح ذات البين بينهما، وتحديد ساحة قتال كل منهما، وانكر تصرفات البغدادي مؤازراً الجولاني، ما دفع بالبغدادي إلى إدارة ظهره للظواهري، ولم يكترث بفتاواه.

من جهة أخرى يُعرَّف الجيل الرابع بجيل "أنصار الشريعة"، وهو جيل يتمتع بحرية لا مركزية في الحركة والتنظيم والعمل، ولكنه يحظى بتأييدٍ معنوي وربما مادي (محدود) من زعامة التنظيم المركزي "الظواهري" والحصول على مباركته. حدث ذلك مع "أنصار الشريعة" في اليمن، وحركة الشباب في الصومال، و"أنصار الشريعة" في ليبيا وتونس والجزائر، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

يمكن القول أن شيفرة "الأنصار" هي التي تميز هذا الجيل الرابع من تنظيم القاعدة، وهو اسمٌ توافقوا على أن يجمعهم، من منطلق أنه يحمل مرادفات ذات معانٍ جهادية سلفية لاسم "الأنصار" فتجد: أنصار الشريعة، وأنصار بيت المقدس، وأنصار الجهاد، وأنصار المجاهدين، وجبهة النصرة، وغيرها.

أصبح هذا الجيل هو الأخطر في تاريخ التنظيم والأعنف والأشرس، ويختلف عن سابقيه في كونه يخطط عالميًا وينفذ محليًا، ونجح في إلغاء الحدود السياسية بين الدول، وتحالف مع حواضن شعبية وعناصر قتالية ربما لا يتفق معها فكرياً، لكنه يتوافق معها مرحلياً على قاعدة: " ليقضي الله أمراً كان مفعولا". يبدو أن ذروة عنفوان هذا الجيل تمثلت بسيطرة "داعش" على الموصل والأنبار وطوقت العاصمة العراقية بغداد من ثلاث جهات هي الغرب والشمال والشرق. وتوشك مع حلفائها من العشائر السنية العراقية ورجال الجيش العراقي السابق على إسقاط الحكومة العراقية الحالية برئاسة المالكي.

لكن ثمة سؤال يدور في الأذهان اليوم وهو: هل يعلن الجيل الخامس للقاعدة عن نفسه بعد إسقاط النظامين العراقي والسوري، وظهور الدولة الإسلامية الموحدة في كلا البلدين؟ ربما تجيب الأيام القادمة على ذلك، لكن الجيل الخامس عندها سوف يرسم خرائط جديدة غير مسبوقة في المنطقة العربية.

عميد متقاعد/باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

هل التقسيم بات قدراً محتوماً؟

غازي دحمان

تطرح الصورة التي نشرتها كتائب وهي تزيل الساتر الترابي بين سورية العراق، تساؤلا عما إذا كانت المنطقة تشهد بالفعل نهاية الجغرافيا التي وضعتها اتفاقية سايكس بيكو في الربع الأول من القرن الماضي، وما إذا كانت المنطقة مقبلة على صياغة جديدة لكياناتها، خاصة وأننا نشهد حالة من الانهيار، ليس للحدود التي رسمتها تلك الاتفاقية فقط، ولكنها تطال أيضا نموذج العيش والعلاقة بين المكونات التي انطوت عليها تلك الجغرافيا.

قبل أشهر من هذا التاريخ، تساءل الباحث الأميركي «روبين رايت» في صحيفة «نيويورك تايمز» 28 سبتمبر 2013 عما إذا كانت الحرب الدائرة في سوريا ستؤدي إلى إعادة رسم خريطة المنطقة على غرار انفجار منطقة البلقان أو تفكك الاتحاد السوفييتي، معتبراً أن المجال الإقليمي الراهن الموروث من الحقبة العثمانية وصراع القوى الاستعمارية الذي أفضى إلى اتفاقية سايكس بيكو، هو في طور التعديل والمراجعة.

غالباً ما أدرجت الكتابات العربية، الأحداث التي تشهدها المنطقة، في سياق ما يسمى بمؤامرة دولية تخطط لتقسيم المنطقة وإعادة قولبتها من جديد، بذريعة أن المصالح الدولية والتسويات المطلوبة في خضمها تتطلب مثل هذا الإجراء، وذلك في محاولة للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في بنية النظام الدولي وتوجهاته، فليس من المصادفة أن تقف مجموعة من الدول العربية (سورية والعراق واليمن وليبيا والسودان) على طابور التقسيم، وتتعرض للانهيار الكياني بدون رحمة، إن لم يكن هذا بفعل مؤامرة كبرى، فماذا يكون؟.

لا يمكن محاكمة القوى الفاعلة في العالم على استراتيجياتها، وانطلاقاً من قناعاتنا، دائما وفي كل الحقب التاريخية كانت هناك مصالح وطموحات دولية، والمعلوم أن المناطق الأكثر اشتهاء وإمكانية لتحقيق مطامع الدول، تلك التي تقع في الفراغ، او التي تكون عديمة القوى والحيلة، حيث تصبح مناطق جاذبة للتدخلات الدولية، التي تبدأ بذريعة وجود الفوضى فيها والرغبة في ضبط وتقليل درجة تأثير أوضاعها على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وتنتهي بوضعها تحت الوصاية الخارجية التي غالبا ما تؤدي إلى إعادة صياغة جغرافيتها وديمغرافيتها على نحو جديد ومختلف.

ذلك واحد من أهم دروس التاريخ في سياسات الدول، هل ثمة من تعلمه في منطقتنا؟، الواقع يقول إن النخب السياسية التي تسلطت على الحكم في بلداننا هيأت الأوضاع العملية للوصول إلى حالة التردي والانهيار التي وصلت لها كيانات المنطقة، ذلك أن فشلها في إدارة الثروات وطريقتها في ضبط عمليات الصراع الاجتماعي، كانت على سوية من السوء بحيث أدت إلى تلك المخارج الكارثية، وقبل أعوام كتب الأمريكي روبرت كابلان عن انتقام الجغرافيا، وقال حينها أن تلك المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ستنتهي إلى التفتت والتقسيم، وسيجري إستلحاقها بالكيانات المجاورة، وأرجع أسباب ذلك بالدرجة الأولى إلى فشل الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم فيها، وخاصة سورية والعراق، في إدارة عملية تنموية ناجحة وتدعيم النسيج الوطني بدرجة كافية، تمنح تلك الكيانات الحد الأدنى من المناعة في مواجهة ما قد يعترضها من أزمات.

لم تكن تلك نبوءة، وليست قدرا محتوماً، بقدر ما هي قراءة في سياق من الفشل وصل في النهاية إلى خواتيم معلومة، فالحقيقة التي يحاول الكثير رفضها باتت مجسدة بدرجة كبيرة على أرض الواقع، ثمة من يرفض جرح «نوستاليجياه» الوطنية، ويصر على إغماض عينيه على الوقائع التي باتت تتشكل بصلابة، وصار لها حدود وتخوم ومراكز، ولكن ماذا يفيد ذلك بغير إطالة الأزمة وتركها تكمل مسارها الكارثي، مقابل حالة افقر في المعالجات والمقاربات المنطقية، وسوى الأفكار العدمية، وأبطال الطوائف، لا شيء أخر يمكن لمح أثره في المكان، اللهم سوى رهانات عدمية بإفناء الآخر أو إخضاعه، وهي ليست سوى عدة الأزمة وأدواتها.

في سورية يتشكل التقسيم بشكل ثابت وواضح، ويبدو أن الأطراف قبلت بهذه المعادلة، القضية تتعلق بتعديلات هنا وهناك على خطوط التقسيم وشكل الجغرافيا ومدى تواصلها وترابطها، وكذا فيما يخص المعابر والتخوم مع الجوار، وفي العراق تبدو الصورة أوضح والصراع يجري حول تثبيتها وإقرارها بشكل نهائي، وبطريقة أوضح بات الصراع يرتكز بدرجة كبيرة على المحاصة في الثروات، وتحصيل ما أمكن من عناصر القوة الاقتصادية في هذا المقلب او ذلك، وتلك مسائل ستحسمها قوة كل طرف وقدرته على التضحية أكثر، وامتلاكه لأسباب القوة راهنا.

على ذلك، يقف الجميع على عتبة التسويات الكبرى، ومعها ينتظر الجميع ولادة شكل رسمي جديد للهندسة السياسية للمنطقة، ذلك يعني أن الخرائط الجيوسياسية الأصلية للمنطقة لم تعد قابلة للاستمرار، حتى أن إمكانية إقرار نظام فيدرالي يتيح للمكونات إدارة مناطقهم صارت أمراً بعيد المنال، وفي ذلك انعكاس كبير لحجم الشقاق الحاصل داخل ما كان يسمى بالإطار الوطني السابق، لكنه أيضا يكشف مدى ضعف الحال على مستوى المبادرات السياسية والاجتماعية للمكون الوطني، مع ضرورة عدم الخلط بين الفئة القاهرة والمستبدة والفئة التي جرت الكارثة على جسدها، وجرى إغلاق كل منافذ الخلاص بوجهها، و تحديد خياراتها بين الموت انتقاماً، أو الرضوخ للقهر والانكسار.

هل ثمة إمكانية للانقلاب على هذا الواقع، للخروج من هذا المسار القاتل للجغرافيا والبشر؟، هل ثمة إمكانية للحفاظ على استمرارية الكيانات الموجودة، من خلال إعادة بناء الدولة الاندماجية التي تحفظ لمختلف الهويات حقوقها ضمن النسيج الوطني المشترك؟، من العدمية الاستسلام لهذا الواقع، فثمة دول كثيرة مرّت بتجارب مماثلة لكنها استمرت ودملت جراحها، فلماذا لا يحصل مثل هذا الأمر في سورية والعراق؟، هل نخضع لمقتضيات المشروع الإيراني التفتيتي ونستسلم لقدره الحتمي؟، هذا السؤال يوجه بدرجة كبيرة الى البيئة الحاضنة لأنظمة سورية والعراق التي استرهنت بلدانها وديعة لهذا المشروع.

"الشلف التأويلي" وغياب ثقافة العقلانية السياسية

■ ياسر بدوي

تسود ظاهرة في الثورة السورية يمكن وصفها بالكلام غير مسؤول، وفي التحليل ساهمت هذه الظاهرة في التخريب الفكري والثقافي والسياسي والديني ،وحتى الإنساني، لأن أصحاب هذا الكلام يرددون الأفكار والمقولات من دون فهم للموضوع ،أو عن جهل واضح لجوهر الفكرة .

هذه الظاهرة، كان المفكر السوري ياسين الحافظ قد وصفها وحللها بأسلوب فكري ونفسي وأسماها (الشلف التأويلي) في سياق نقده للواقع العربي بعد نكسة حزيران 1967.

يرى ياسين الحافظ أن الشلف التأويلي منبعه الأول من المعتقدية الإيمانية، ومنبعه الثاني في ردود الفعل الشعورية التي اتخذتها الانتلجنتسيا العربية إزاء تجربة الاستعمار، والقسم الأكبر من هذه الانتلجنتسيا إما نتاج إذلال الاستعمار، والذي تحررت من السيطرة المباشرة عنه ، لكن بقي هاجس الاستعمار يلاحقها .

يشكل الشلف التأويلي منهجا في التفكير، ينبع من عقلية المزايدة الثورية النابعة من وطنية جريحة مستفزة، ومن الكسل في البحث والتمسك في العموميات والمجردات، الأمر الذي يفقد "الشلاف" هم التقاط عناصر الواقع ونوابضه المتحركة والمتغيرة والمعدة .

يزعم الشلاف أنه يغوص عميقاً وراء البحث عن الأسباب البعيدة للحدث السياسي، وأنه يمسك بأسبابه الخفية، متجاهلا أسبابه القريبة، المشخصة، فيسقط في ما يشبه الميتا فيزياء السياسية، ويعجز عن الفصل بين الرغبة والواقع.

يرى ياسين الحافظ أنه يترتب على هذا الشلف التأويلي نتائج سلبية أهمها :

تقتل كل انفتاح على الواقع، وبالتالي تقتل التفكير العقلاني، وينحط الحليل السياسي إلى هلوسات تارة، وسحبات وروًى مشرذمة .

تعكس عقدة دونية اتجاه الخصم والعدو، رغم كل حدة لفظية تصب على رأس الخصم، عندما يصوره كليّ القدرة، كليّ الوعي، كليّ التصميم، وتفسر عقدة الدونية هذه كيف ترتحل المواقف من الرفض إلى الركوع .

تعكس عجزاً عن اتخاذ موقفا نقديا راديكاليا ازاء المجتمع ، تأخره بوجه عام، وقصور بوجه خاص، هذا العجز يفرز وعياً زائفاً .

يحكم أدوات ومفاتيح التحليل لطريقة الشلف التأويلي مجموعة من الطرائق المتشابهة والمتشائمة، ومنها:

الطريقة الأولى ترى في كل وجهة نظر مغايرة بمثابة خيانة و انحراف، وعند أصحاب الفكر الديني تجد الكفر والمروق تهمة لكل من يحيد عن إطاعة ألي الأمر والتقليد الأعمى لهم .

تحميل الأخطاء للخصم .

كل تصرف سلبي يكون من قبيل المؤامرة والمخطط الذي لا يمكن إيقافه ولا إفشاله ولا المساومة معه، أو أنه قدر محتوم .

نحو عقلانية جديدة:

رؤية ياسين الحافظ للخروج من المأزق، عبر إرساء مطابقة للواقع أو القبض على الواقع العياني بكليته، وهذا يفترض جهداً دائماً في التنقيب والتحليل لعناصر الواقع و نوابضه، جوانبه العديدة، وحركته الدائمة، والمطابقة لا تكون مطلقة بل هي مقاربة من الواقع، من الموضوع، و الأهم التقاط الطف.

الطفّ: هو الفرق الطفيف أو البسيط بين شيئين أو لونين أو أمرين، و الطفّ كما يقول "فولتير" عنه عنوان عظمة الفكر، ومن الناحية العملية، يتوقف مستقبل حركة فكرية أو سياسية، على مدى التقاطها طفّاً ،وأخذه بالاعتبار في تحليل ما أو موقف ما، لقد قيل مرة إن السياسة هي علم الفروقات.

السياسة الدوغمائية توجه فعلها، بدلالة معتقد يقيني، أي أنها لا تأخذ الوقائع العيانية أو التاريخية بالاعتبار، لذا تأتي الأحداث لتفرض نفسها عليها، فتجرجرها ورائها وتنتقل من النطنطة و التقلّب إلى اللهاث وراء الأحداث، إلى السقوط في وهدة المغامرات المفروضة.

"إن جدة العمل السياسي تظاهرة ماثلة" كما يقول "لوكاتش"، لذا فإن كل حدث سياسي جديد بحاجة الى تحليل جديد، أما الدوغمائية، بحكم فكرها التقريري، عاجزة عن ذلك فتستبدل التحليل بالمقارنة، حسب العقل القياسي.

غياب الواقعي في عقل الدوغمائي (لصالح المتخيل، المتوهم) حيث يشحب الواقع وصولاً إلى غيابه على مذبح الأيديولوجيا، فيترتب على ذلك نتائج لخص المفكر النهضوي أبرزها:

العجز عن التمييز لا الفصل بين حكم القيمة و حكم الواقع، أو كما في الفلسفة بين حكم الوجود و حكم الوجوب، أو بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون.

من نتائج ضعف الواقعي يتحول الفكر إلى تقريرية، خطابية، رغبوية، شعورية، و ينحدر إلى الديماغوجية.

لأن الواقع معطى نهائي، فهو يتجاهل فكرة الصيرورة والتطور، إنه فكر غير تاريخي، و لأنه كذلك فهو لا يراكم "يبدأ على الدوام من جديد"، و بالتالي تفتقد النخبة العربية القدرة على وعي التجربة التاريخية العربية بخاصة، و الوعي التاريخي بعامة.

تغذّي الدوغمائية النزعات غير الديمقراطية، نتيجة الطابع المطلق والثابت للحقيقة، و لاحتكاره إياها .

يميّز الكاتب بين " عقلية النقد" و "العقلية النقدية" فالأولى امتثاليّة غير شكوكية، تقوم على التجريح والتحقير، بينما تقوم الثانية على التساؤل حول قيمة الادعاء، قبل وزن الحجج التي تقدم، و صولا إلى التثبت من سلامة الادعاء.

مضى على هذه القراءة للمفكر السوري يا سين الحافظ نصف قرن تقريباً، وما يزال الشلف التأويلي حاضراً، وأصبح الشلاف متضخم الذات، يضع نفسه في مرتبة ألوهة، جعلت الحقيقة تضيع، والواقع مغيب، والحاضر القوي هو الرغبات والطموحات والأحلام، ودون الدخول بالتحليل ، نؤكد وانطلاقا من الواقع والتجربة ، أن السلبيات التي تلازم كلمة المثقف و النخب ، أكبر من تحصى، إذ أننا نسمع تكراراً لجمل ومقولات إما أنها تتداول بالعدوى، أو توارد الخواطر، ومن هذه الجمل على سبيل المثال لا الحصر، كنت أول من قال ! وأنا من حرك الثورة ! وقلت لهم لا تفعلوا كذا ، لم يسمعوا ! ؟ فضلاً عن سلبيات أخرى، مثل غياب الاختصاصات، وتغييب لأهل العلم وسيادة الولاءات.

وأخيرا إن تأثير الاستعمار في غياب العقلانية ،أسهل بكثير من تأثير تحول الأنظمة من حماة الوطن، إلى مجرمين بحقه ، ولا بد من الفرز الاجتماعي و الثقافي لتجاوز المراحل الانتقالية، وكل ذلك لا يبرر غياب العقلانية السياسية.

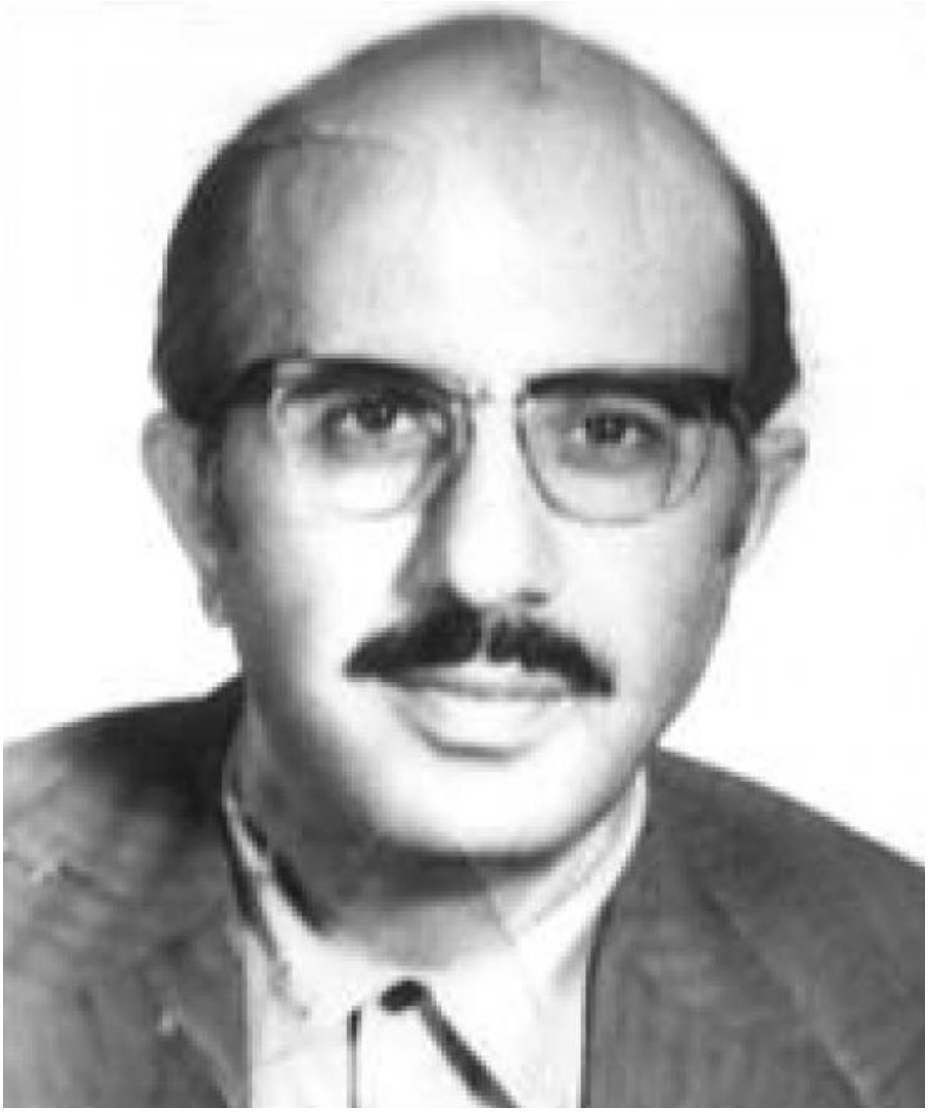

الرأي العام الغائب الأبرز في المجتمعات العربية

■ حكم عاقل

تبلور مفهوم الرأي العام Public Opinion منذ أواخر القرن الثامن عشر مترافقا مع التحولات الاجتماعية الكبرى، الاقتصادية والسياسية، للمجتمعات الغربية. وشيئا فشيئا تعاظم نفوذه وأصبح موجها أساسيا في رسم السياسات الاجتماعية المختلفة للحكومات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وقد بدأ التنظير له مع فلسفة الأنوار، فهو العقل العام عند (مونتسيكيو)، والإرادة العامة عند (روسّو).

يتكون الرأي العام من حيث هو ظاهرة اجتماعية تلقائيا نتيجة لرغبة مبهمة تسود المجتمع عبر تفاعل مجموعة الآراء المختلفة السائدة بين الأفراد، لتتبلور في شكل موضوعات معينة (جيزينبرغ). لذا يختلف الرأي العام عن مجرد رد فعل بسيط أساسه العرف والتقاليد، بل ينطوي خروجاً عنهما، فهناك وعي وتفكير ومساحة زمنية كافية تجعله يختلف عن ردود الفعل الجماهيرية الآنية والعفوية. أي أن الرأي العام إنما يعبر عن آراء الجماهير، بعد المناقشة والجدل بين الأفراد، فهو ليس اتجاها انفعاليا يصدر من الجمهور الهائج الذي يجتمع اجتماعا مؤقتا، و إنما هو حكم عقلي يصدر من جمهور من الناس يشتركون بالشعور بالانتماء و يرتبطون بمصالح مشتركة، إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل التي يثار حولها الجدل بعد مناقشة عقلية.

وحتى يتضح الفرق أكثر لابد لنا من محاولة مقاربة آليات تكوّن الرأي العام. فحين تواجه جماعة ما مشكلة من المشكلات التي تتطلب حلاً والتي تتصل برغبات الجمهور وحاجاته، تحاول الشخصيات القيادية والبارزة في المجتمع تحديدها، وإلقاء الضوء عليها واقتراح بعض الحلول، كما يعمل الاختصاصيون والخبراء على الدلو بدلوهم في تقديم المعلومات والبيانات حولها، ليدور من ثم النقاش الحر والمفتوح بين كل جانب وفي كل مكان. هنا، تمتزج ردود الفعل والعواطف والأفكار، وتتصارع المصالح وتُصدر الأحكام المختلفة، ويكون الرأي النهائي للجماعة هو حصيلة الاحتكاك بين هذه القوى جميعها بما تتضمنه من أفكار متناقضة.

ولاشك أن الراي العام يبقى رأي الأغلبية دائما، ذلك أن تحقيق الإجماع بين جميع الناس أمراً يبدو مستحيلا، لذا يسود نموذج على آخر. مع ذلك يبقى بجواره رأي للأقليات.

ربما تكشف لنا آليات تشكل الرأي العام المذكورة بعض الأسباب الأساسية لضعف الرأي العام في العالم العربي. ومع خصوصية كل بلد إلا انه يمكن تمييز إطار عام يفسر هذا الضعف أو الغياب أحيانا.

إن تلك الآليات تفترض الحاجة إلى مساحات واسعة من الحريات، كالحريات العامة وحرية الاجتماع وحرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام والصحافة، التي تشكل شرطاً لتبادل الآراء وصراعها، الأمر الذي لم تكن توفره سياسات أنظمة الحكم في المجتمعات العربية، وطريقة إدارتها لمجتمعاتها، وطريقة تعاطيها مع المشكلات المختلفة.

وإذا كان إصدار الأحكام والقدرة على إبداء الرأي من شروط ا عملية التفاعل والحوار المطلوب لتكوين الرأي العام، فإن زيادة ثقافة المجتمع وانخفاض نسبة الأمية تعتبر عوامل أساسية في تكوين الرأي العام، كما أن رسوخ المعتقدات الدينية والسياسية والاقتصادية التي تعيق تقبل اي مباشرة دعائية تتعارض مع معتقداته تحول دون اكتمال تلك العملية.

الرأي العام من حيث هو تعبير عن اتجاهات الناس إزاء موضوع يشغل بالهم فأنه يشترط أن يكون هؤلاء في مستوى اجتماعي واحد (ليوناردو دوب) . من هنا فإن الانقسامات الطبقية والعرقية والمذهبية التي عانت وتعاني منها المجتمعات العربية تحول في كثير من الأحيان دون تكوين رأي أغلبية يمكن عده بمثابة رأي عام.

في عالمنا العربي، ما غُلّب وسُوّد وقُدّم قسراً على أنه يمثل رأيا عاماً، هو بروباغاندا السلطة وتلك الدائرة الضيقة من المنتفعين والموالين مثقفين وإعلاميين ورجال أعمال وسياسيين وغيرهم. تلونت هذه البروباغاندا بألوان اللحظات المختلفة سياسيا واقتصاديا، وبتأثير من المتحولات الخارجية التي فرضت في أحيان كثيرة حتى شعارات المرحلة، أما الداخل بقي مفعولاً به غير قادر على الفعل، ولا على الإسهام في رسم السياستين الداخلية والخارجية للسلطة السياسية الحاكمة. وهنا بدت الصورة مقلوبة، فقد عمل استبداد النخب الحاكمة على جعل رأي الأغلبية الذي يفترض أن يشكل رأيا عاماً، ضرباً من الرأي "العام الباطن"، وهو ما يوصّفُ في علم الاجتماع وما يتاخمه من علوم، ذاك النوع من الرأي العام غير الظاهر، الذي يتكون انطلاقاً من خشية الأفراد من التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم وحاجاتهم.

هذا النوع من الرأي العام "الباطن" يتشكل سلبا لا إيجاباً، فيقترب أكثر من ردود الفعل المبنية على العاطفة أكثر من كونه اتجاها تكون نتيجة للتفاعل وتبادل الآراء والنقاش الإيجابي والفاعل، كما حرم من المعلومات والمعطيات الكافية ورأي الخبراء وأصحاب الاختصاص. وربما هذا ما يفسر الضعف السياسي والفكري لحركات المعارضة العربية التقليدية التي تكونت تاريخيا تحت عبئ هذا الإرث التاريخي، وضعف قاعدتها الجماهيرية، وعدم قدرتها في كثير من الأحيان على الخروج من حيز رد الفعل إلى الفعل، وحاجتها الدائمة للاستقواء بالآخر في مواجهة الطغمة الحاكمة وسياساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية عموماً.

في العقد الأخير، استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي إحداث خرق في جدار الرقابة الصارمة من قبل السلطة وأجهزتها الأمنية، وأحدثت انزياحا في مفهوم الرأي العام وفرزت نوعا جديدا من المعارضة، كما كان لها دور في تثوير الشارع العربي، إلا أن دور هذه الوسائل وعلاقتها بتكوين الرأي العام في المجتمعات العربية لازال موضع شك، لاسيما في ظل ما آل إليه الحراك الشعبي في أكثر من مكان، من فوضى وحروب أهلية وطائفية واستمرار روح القطيع في التمثيليات الانتخابية المختلفة، وكل ذلك في ظل عدم قدرة هذا الحراك على إحداث قطيعة مع البنى التقليدية التي سادت المجتمعات العربية طيلة عقود، الأمر الذي يرشح استمرار غياب الرأي العام في أن يكون الملمح الأبرز للمجتمعات العربية.

مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي

د. عبد الله تركماني (*)

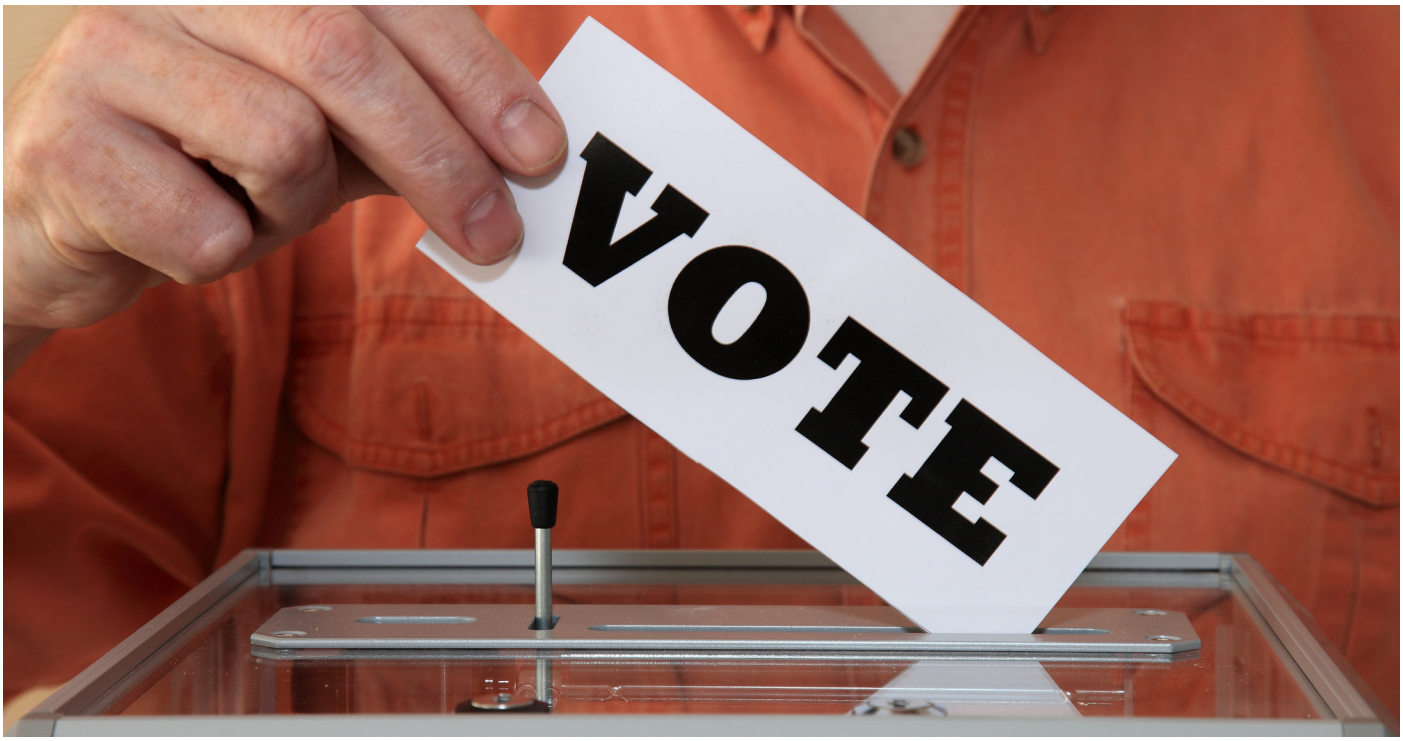

يشهد العالم منذ تسعينيات القرن الماضي مناقشات خصبة وجادة حول الطريقة الأمثل للتعامل مع ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، خاصة وأنّ التطورات الجارية تبشرّ بمستقبل جديد على مستوى الإنجاز المادي والتقدم التكنولوجي، ومراكز البث الإلكتروني، وبرامج التنفيذ في مجالات الإدارة والعمل الوظيفي. وكان من نتيجة تلك التطورات أن انتشرت مصطلحات جديدة : «مجتمع المعرفة» و «مجتمع المعلومات» و «مجتمع الاستهلاك» و «ما بعد الحداثة» و « ما بعد المجتمع الصناعي» .

ولأنّ مجتمع المعرفة مرتبط أشد الارتبـــاط بـ «اقتصاديات المعرفة» كمصدر هام لثروات الأمم اليوم، فإنّ تنمية الرأسمال البشري يعتبر مطمح الأمم الحية. لذلك تعد رعاية الإبداع وترقيته من بين المتطلبات الحالية للمجتمعات المتطورة، نظراً لما لهذا الأمر من أثر إيجابي على المستويين الاقتصادي – الاجتماعي، والثقافي – الحضاري.

لقد أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي حتى لا نبقى نعيش على هامش المجتمع الدولي، ومن أهم هذه الأبعاد ما يلي:

(1) – البعد الاقتصادي، إذ تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد.

(2) – البعد التكنولوجي، إذ أنّ مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع أو المزرعة والمكتب والمدرسة والبيت... إلـخ .

(3) – البعد الاجتماعي، إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان. ولذا سنشهد ولادة فاعل بشري جديد هو الإنسان العددي الذي ينتمي إلى عمال المعرفة (ذوي الياقات البيضاء) الذين يردمون الهوة بين العمل الذهني والعمل اليدوي، إذ لا فاعلية في العمل من غير معرفة قوامها الاختصاص والقدرة على قراءة رموز الشاشات، مما يطرح إطاراً مفهومياً جديداً هو «العمالة المعرفيـة».

(4) – البعد الثقافي، إذ يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

(5) – البعد السياسي، إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرار، والمشاركة السياسية الفعالة.

مع العلم أنّ هذه المنظومة تحمل في طياتها قيماً معرفية وثقافية هامة، إنها القيم المتصلة بالحاضر والمستقبل، إنها الروح الوثابة والمنهج النقدي الذي يستفز ركوننا إلى المسلمات الموجودة، ويحثنا على مراجعتها وإعادة النظر فيها.

إنّ الثقافة المواكبة لمجتمع المعرفة هي تلك التي تجعل من نفسها صدى للثورة المعرفية والتكنولوجية واستجابة لمتطلباتها، مما يفتح لها أفقاً لتركب مركبة التاريخ ولا تتقهقر أو تُهمّش، ولتستوعب قيم التجديد الحضاري، ولتبلور حداثة حقيقية.

وأمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفّر نظام تعليمي يحقق الجودة، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية، لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في العالم العربي. فلم يعد كافياً أن يعتمد التعليم على نقل الخبرة من المعلمين إلى الأجيال القادمة، لأنّ المستقبل يحمل الكثير من التحديات، لذلك من الضروري أن نسلح أبناءنا بالقدرات التي تمكّنهم من التعامل مع مشاكل وسيناريوهات لم نعاصرها ولم نتعامل معها ولم نتخيل إمكانية حدوثها.

لقد تغيرّ مفهوم التعليم تغيراً جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية التي تظللها ثقافة مجتمع المعرفة، وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. حيث أصبحت المعرفة الكلية بديلاً عن الاختزال، وأصبح التعليم لا يرتبط بالمدرسة وفترة التلمذة فحسب، ولكنه تعليم مستمر يسمح بحق الاختيار وحرية الاختلاف. وحيث أصبح التعليم هو المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة، وهو الوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات، ولإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج كثيف المعرفة.

(*) – **باحث استشاري في « مركز الشرق للبحوث » – دبي**